



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا – النجف الاشرف
قسم الدراسات السياسية

خطاب المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأثره في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣

رسالة قَدّمها الطالب
راجي نصير دواره

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير
في العلوم السياسية- الدراسات السياسية

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور حميد فاضل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا

بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

آل عمران: الآية: ١٨

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله .. الذي اعطاني كل شيء .. ورحل دون
أن اودعه وأنا في دار الغربة ..

إلى والدتي الحنونة .. مد الله في عمرها

أهدي هذا الجهد المتواضع .. برا ووفاء لهما

إلى زوجتي العزيزة .. لجهودها ودعمها المتواصلان

إلى ابنائي .. فاطمة .. نرجس .. محمد صادق .. رسل

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آل بيته الطيبين وصحبه المنتجبين.

بداية لابد لي من تقديم عظيم الشكر والامتنان للأستاذ والاخ والمشرف الدكتور حميد فاضل على توجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة وحرصه الشديد على المنهجية العلمية والطرح الموضوعي، الذي أسهم في اظهار الرسالة بالشكل الذي ظهرت عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والامتنان.

وأتوجه بالشكر والعرفان والامتنان للأستاذ المساعد والصدیق والاخ حسين عليوي المفرجي، الذي واكمني منذ البداية حتى النهاية، ولم يبخل بالتوجيه والمساعدة والدعم، فله كل الشكر.

والشكر موصول للدكتور كامل القيم الذي قدم لي مساعدة كبيرة في مراجعة استمارة الاستبانة التي شكلت ركنا مهما في الرسالة وتصحيحها، وأخص بالشكر الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الأمير زاهد لدعمه الكبير، والدكتور رزاق مخور الذي كان سخيا معي في الدعم بالمصادر والتوجيهات والملاحظات.

والشكر والامتنان لعمادة معهد العلمين للدراسات العليا واساتذة الذين كانوا خير سند لنا، ولكل الإخوة والأصدقاء والزلاء الذين قدموا لنا الدعم النفسي والمعنوي، داعيا المولى العلي القدير أن يوفقهم جميعا، ويديم عليهم النجاح والرقى ومن الله التوفيق.

اقرار المشرف

أشهد ان اعداد هذه الرسالة جرى تحت اشرافي بمراحلها كافة .. وارشحها للمناقشة .. وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية..

الامضاء:

الاسم : حميد فاضل حسن

الدرجة العلمية: استاذ مساعد دكتور

التاريخ: ١ ٢٠١٥ م

بناء على ترشيح المشرف العلمي وتقرير الخبيرين العلمي واللغوي.. اشرح هذه الرسالة للمناقشة

الامضاء:

الاسم:

الدرجة العلمية:

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ : ١ ٢٠١٥ م.

اقرار المقوم العلمي

لقد قومت رسالة الماجستير الموسومة بخطاب المرجعية الدينية في النجف الاشرف
واثرها في الراي العام العراقي بعد العام ٢٠٠٣م، علميا .. واجد انها صالحة للمناقشة.

الامضاء:

الاسم:

الدرجة العلمية:

مكان العمل:

التاريخ:

اقرار المقوم اللغوي

لقد قومت رسالة الماجستير الموسومة بخطاب المرجعية الدينية في النجف الاشرف
وأثرها في الرأي العام العراقي بعد العام ٢٠٠٣م لغويا. وأجد أنها صالحة للمناقشة.

الامضاء:

الاسم:

الدرجة العلمية:

مكان العمل:

التاريخ: ١ ٢٠١٥م.

ملخص الرسالة

حملت الرسالة عنوان "خطاب المرجعية الدينية في النجف الاشرف وأثره في الرأي العام العراقي بعد العام ٢٠٠٣" وقامت على فرضية أن للمرجعية الدينية دوراً مهماً وحاسماً في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ على الرغم من عدم إعلانها التدخل المباشر في العمل السياسي، وبلغ الامر ان الولايات المتحدة الامريكية لم تستطع إغفال دورها متمثلة بالسيد علي السيستاني في القضايا المهمة المتعلقة العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، خاصة في القضايا المفصلية كالدستور والانتخابات وشكل الحكم. وعلى المنوال نفسه سارت الحكومات العراقية التي تشكلت ما بعد عام ٢٠٠٣، التي حرصت على اعطاء حيز كبير من فعلها السياسي للمرجعية التي شكلت عاملاً مهماً في تركيبة القرار السياسي العراقي وآليات تنفيذه. لذلك يفترض البحث بأن للمرجعية بحسب ما تقدم دوراً كبيراً في الحياة السياسية العراقية عبر تأثيرها في صياغة اتجاهات الرأي العام في العراق.

يتكون البحث من فصل تمهيدي يعرض تطور الحوزة العلمية في النجف منذ نشوئها على يد الشيخ الطوسي منتصف القرن الحادي عشر الميلادي حتى مطلع القرن العشرين، وثلاثة فصول أساسية تتكون من مباحث مع مقدمة وخاتمة. الفصل الاول يتناول "وسائل تأثير المرجعية الدينية في الرأي العام" ومنها الوسائل المباشرة عبر الفتوى والخطب والبيانات والتحرك العملي. وغير المباشرة عبر التصريحات والتسريبات الصحفية، إلى جانب حركة الوكلاء والمعتمدين، والمؤسسات الثقافية والفكرية المدعومة من المرجعية. أما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان " المرجعية الدينية وبناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ عبر الرأي العام" فهو يهتم بشكل أساسي بمواقف المرجع الديني السيد علي السيستاني والأحداث التي تدخل فيها مثل كتابة الدستور والانتخابات وتعيين الحكومة وأحداث النجف وتفجير مرقد الامامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء وصولاً إلى

فتوى الوجوب الكفائي في حزيران عام ٢٠١٤ لصد تنظيم داعش الارهابي. وقد خصص الباحث الفصل الثالث لإجراء استطلاع لعينات مختلطة حول مواقف المرجعية الدينية ومقدار تأثيرها وأسباب التأثير، وتم تحليل البيانات بصورة علمية لمعرفة درجة تفاعل الرأي العام العراقي مع المرجعية الدينية العليا.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١.	الآية	أ
٢.	الاهداء	ب
٣.	شكر وتقدير	ج
٤.	إقرار المشرف	د
٥.	إقرار المقوم العلمي	هـ
٦.	إقرار المقوم اللغوي	و
٧.	إقرار لجنة المناقشة	ز
٨.	ملخص الرسالة	ح-ط
٩.	المحتويات	ي-ك
١٠.	المقدمة	٥-١
١١.	الفصل التمهيدي	٦٧-٦
١٢.	الفصل الاول: وسائل تأثير المرجعية في الراي العام	١٣٩-٦٨
١٣.	المبحث الاول: وسائل الخطاب المرجعي المباشرة	٩٥-٧٠
١٤.	الفتوى	٧٨-٧٠
١٥.	خطب الجمعة والمناسبات الدينية	٨٦-٧٨
١٦.	البيانات	٩٠-٨٦
١٧.	السلوك العملي	٩٥-٩٠
١٨.	الخلاصة	٩٥
١٩.	المبحث الثاني: الوسائل غير المباشرة الناقلة للخطاب	١١٢-٩٦
٢٠.	وسائل الاعلام	١٠٢-٩٦
٢١.	التسريبات الصحفية	١٠٧-١٠٢
٢٢.	الامم المتحدة	١١٢-١٠٨
٢٣.	المبحث الثالث: اثر الوكلاء والمعتمدين على الراي العام	١٢٤-١١٣
٢٤.	المبحث الرابع: الخطاب المرجعي من خلال المؤسسات	١٣٩-١٢٥

	الثقافية والفكرية.	
١٣٩	الخلاصة	.٢٥
٢٢٤-١٤٠	الفصل الثاني: المرجعية وبناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ عبر الراي العام	.٢٦
١٦١-١٤٣	المبحث الاول: دعوة المرجعية لبناء دولة المؤسسات.	.٢٧
١٨٤-١٦٢	المبحث الثاني: دعوة المرجعية للانتخابات.	.٢٨
٢٠٤-١٨٥	المبحث الثالث: مواجهة الاحداث (احداث النجف، هدم العسكريين).	.٢٩
١٩٥-١٨٩	تفجير العسكريين	.٣٠
٢٠٤-١٩٥	احداث النجف	.٣١
٢٢٠-٢٠٥	المبحث الرابع: الجهاد الكفائي لمواجهة المد التكفيري.	.٣٢
٢٢١	الخلاصة	.٣٣
٢٨٣-٢٢٢	الفصل الثالث: استبانة اثر المرجعية الدينية في النجف الاشرف في الراي العام	.٣٤
٢٢٧-٢٢٤	المبحث الاول : الاستبانة واهدافها.	.٣٥
٢٧١-٢٢٨	المبحث الثاني: النتائج وتحليلها.	.٣٦
٢٨٣-٢٧٢	المبحث الثالث : الاستنتاجات.	.٣٧
٢٨٦-٢٨٤	الخاتمة	.٣٨
٢٨٨-٢٨٧	التوصيات	.٣٩
٣٠٣-٢٨٩	المصادر	.٤٠
I-XXXV	الملاحق	.٤١

مقدمة

المرجعية الدينية مقام رفيع وسلطة روحية عليا تحتل مكانة مرموقة في الوسطين الاسلامي، والشيعي منه بشكل خاص، ولها نفوذ كبير في الأوساط الشعبية يجعلها احدى السلطات المهمة في قيادة الامة على الرغم من انها تعمل خارج السلطات الزمانية ، ولا تملك اجهزة تنفيذية او قوة لفرض قراراتها، وهي مقام لا يصل اليه أي احد ، والوصول اليه امر صعب وشاق وطويل، ويحتاج الى ملكات خاصة وشروط كثيرة، ومن يصل اليه يكون قد وصل قبل ذلك الى درجة عالية من التقوى والورع والزهد ونكران الذات والذوبان في طاعة الله تعالى، والمرجع يكون على درجة عالية من الترابية والتواضع ، ما يؤهله لشغل هذا المنصب المهم. وما يعطي المرجع سطوة على القلوب، وطاعة لدى الناس، تلك القداسة الدينية والروحية التي تحيط بهذا الموقع ذي الطابع الابوي، بوصفه يمثل موقع النيابة عن الامامة المعصومة في زمان الغيبة، فللمرجع بحسب هذا الكثير مما للأمام من السلطات التي توجب الطاعة والانقياد من الامة، وهو يمثل لهم الكهف الذي تلجأ اليه عند الخطوب والمحن، الى جانب رجوعها اليه في امور الدين والدنيا اليومية. وقد ظلت المرجعية الدينية على مر العصور تمارس سلطة روحية عليا لتوجيه الامة ، وحسم خياراتها، وتحديد مسارات تحركها، سلبا او ايجابا، وحفظ كيائها، ودفعها باتجاه المطالبة بحقوقها المشروعة، وهو دور طالما دفعت المرجعية ثمن التصدي له خاصة في عهود الحكومات الظالمة والسلطات الدكتاتورية، وعلى الرغم من الضغوطات التي مرت بها المرجعية في مراحل كثيرة لكنها لم تمنعها من التصدي للمسؤولية خاصة في فترات الضعف الحكومي التي ترتفع فيها درجة المخاطر التي تهدد حياة الناس وممتلكاتهم ، ولم تنقطع الصلة بين المرجعية والامة ، التي ظلت تلجأ للمرجعية في الظروف الحالكة ، خاصة حين يتطلب الامر مواجهة مباشرة تستلزم اراقة الدماء وازهاق الارواح.

وهناك اسماء لمراجع دين، كالشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ/١٠٦٧م)، والعلامة الحلي (ت: ٧٢٧هـ/١٣٢٦م)، والميرزا الشيرازي (ت: ١٣٣٨هـ/١٩١٩م) والنائيني (ت: ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م) وغيرهم كثير، ظلت علامات فارقة واسماء خالدة بفضل اعمال قاموا بها او قرارات صدرت عنهم غيرت وجه التاريخ واسست لمرحلة جديدة على الصعيد العلمي او السياسي او الاجتماعي او الفكري.

وعلى الرغم من ان المرجعية الدينية في الاعم الاغلب لا تؤمن بإقامة الدولة الدينية او التصدي للعمل السياسي في زمان الغيبة ، مع بعض الاستثناءات، لكنها لم تكن بمعزل عن المخاضات التي مرت بها الامة ، والمنعطفات الحرجة التي واجهتها، بل انها استثمرت في بعض الاحيان فسحة الحرية التي تهيأت امامها للتواصل بشكل اوسع واكبر مع الوسط الشعبي ، على الرغم من ان هذا التواصل لم يكن غائبا في أية مرحلة من المراحل وان انكمش بفعل الضغوط في مراحل معينة ، والتواصل مع قواعدها الشعبية في مناطق لم يكن الوصول اليها سهلا او ممكنا في اوقات سابقة ، بل ان المرجعية الدينية تمكنت في بعض المراحل من قلب معادلات الصراع وتغيير اتجاهات الاحداث وربما تغيير الانظمة الحاكمة ، وذلك بتوجيهها للرأي العام ، الذي يضغط بدوره على صناع القرار السياسي. ومن هنا يأتي هذا البحث الذي يحاول دراسة الدور الذي تؤديه المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في الواقع العراقي الجديد عبر توجيه الرأي العام في العراق منذ سقوط النظام السابق والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، ومدى استجابة الشارع لتوجيهات المرجعية وثقته بها، ولاسيما في بلد كالعراق متعدد الاطياف والأعراق والمذاهب ويمر بظروف استثنائية إذ خرج من دكتاتورية شديدة ليقع تحت الاحتلال الاجنبي، وعليه - تحت الاحتلال - ان يؤسس لدولة ديمقراطية جديدة وسط فراغ اداري وأمني وقانوني كبير.

اشكالية البحث

تقوم اشكالية البحث على سؤال محوري مفاده هل للمرجعية الدينية في النجف الاشرف دور في العملية السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ م؟، وما حدود هذا الدور؟. ومدى التأثير الذي تلعبه المرجعية الدينية في القرار السياسي من خلال تأثيرها في الرأي العام؟، وماهي المواضيع والقضايا السياسية التي اثرت فيها المرجعية الدينية من خلال تأثيرها في الرأي العام؟، وكيف يمكن قياس هذا التأثير وانعكاساته على بناء شكل الدولة مابعد عام ٢٠٠٣ م ، من خلال استطلاع ميداني لبيان مديات ذلك التأثير وقياسه.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها ان عدم نجاح الاحزاب والقوى السياسية العراقية المشتركة في العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ في بناء دولة وسلطة سياسية فاعلة، ومعاناتها من ارتباك الخطوات في بناء نظام سياسي قادر على استيعاب كل تناقضات ما قبل عام ٢٠٠٣م، والتأثير بالرأي العام العراقي، دفع بالمرجعية الدينية في النجف الاشرف كمؤسسة وطنية الى اشغال هذا الدور، على الرغم من انتمائها الى الخط الفكري الذي لا يريد ان يتدخل في العمل السياسي بشكل مباشر.

منهجية البحث

يسير البحث في استقصاء دور المرجعية الدينية في توجيه الرأي العام العراقي باتباع المنهج التاريخي التحليلي القائم على الاستقصاء والملاحظة لاستنباط الأثر الديني في القرار السياسي في

العراق بالاعتماد على الملاحظات والبيانات والرصد العام للرأي الجماهيري بالأوساط والشخصيات التي تشكل حلقات متصلة بين الجمهور والمرجعية الدينية.

هيكلية البحث

يتكون البحث من فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية بعدة مباحث مع مقدمة وخاتمة. الفصل التمهيدي يعطي نبذة تاريخية سريعة عن نشأة الحوزة العلمية في النجف الاشراف على يد الشيخ الطوسي والمراحل التي مرت بها على مدى قرون حتى الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠، التي قادتها المرجعية الدينية. اما الفصل الاول فيتناول "وسائل تأثير المرجعية الدينية في الرأي العام" ومنها الوسائل المباشرة عبر الفتوى والخطب والبيانات والتحرك العملي. وغير المباشرة عبر التصريحات والتسريبات الصحفية، الى جانب حركة الوكلاء والمعتمدين، والمؤسسات الثقافية والفكرية المدعومة من المرجعية. والفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "المرجعية الدينية وبناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ عبر الرأي العام" فهو يركز بشكل رئيس على مواقف المرجع الديني السيد علي السيستاني، الى جانب مراجع اخرين، والأحداث التي تدخل فيها مثل كتابة الدستور، والانتخابات، وتعيين الحكومة، واحداث النجف، وتفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء، وصولا الى فتوى الوجوب الكفائي في حزيران عام ٢٠١٤ بعد سقوط محافظتي نينوى، وصلاح الدين بيد مجاميع داعش في العاشر من الشهر نفسه. وقد خصص الباحث الفصل الثالث لإجراء استبيان لعينات مختلطة من المجتمع العراقي حول مواقف المرجعية الدينية ومقدار تأثيرها في ما جرى وأسباب التأثير، وقد كشف تحليل البيانات بشكل علمي عن أرقام لتفاعل الرأي العام واسبابه ومدياته في عدة امور حاسمة عاشها العراق بعد العام ٢٠٠٣، كي تقترب النتائج من واقع الرأي العام العراقي. وانتهت الرسالة بخاتمة تضمنت أهم ما توصل اليه

الباحث، مع توصيات تتعلق بإيلاء أهمية للمرجعية الدينية واحترام لها يتناسبان ودورها الكبير في ضوء رؤية استشرافية مستقبلية خرج بها البحث تؤكد استمرار المرجعية في لعب الدور الاكبر في توجيه الرأي العام وصناعة القرار في العراق. وملاحق تضمنت نماذج مما أفتت او أجابت به في مواضيع مختلفة.

وقد واجهت الباحث العديد من الصعوبات ولاسيما ان الكتابة تتعلق بمراجع مازلوا على قيد الحياة وهم مستمرين بالعطاء والمواقف بحسب المستجدات، زيادة على ان الكثير من القضايا التي تناولها البحث هي قضايا معاصرة وأنية ولا توجد حولها كتابات كافية وتفصيلية يمكن ان يستفيد منها الباحث الذي اضطر للجوء الى بعض المقابلات الشخصية والصحف والمواقع الالكترونية، مع حرص شديد على تدقيق المعلومات والتأكد من مصادرها. ولا يدعي الباحث انه احاط بكل تفاصيل الموضوع. لأنه موضوع واسع وكبير ومتطور باستمرار، ولكنها مجرد محاولة، سبقتها محاولات، وستلونها محاولات اخرى بالتأكيد، من أجل إضاءة بعض تفاصيل الموضوع عليها تكون مساهمة مفيدة في تسليط الضوء على الدور الكبير للمرجعية الدينية في توجيه العملية السياسية في البلاد عبر تأثيرها في الرأي العام العراقي.